النظام التربوي الجزائري بين الخصوصيات المحلية والتحديات العالمية

د. منصوري سميرة

جامعة سكيكدة

الملخص:

يعتبر التعليم عنصرا محوريا في تكوين القدرات البشرية، ونقطة ارتكاز في التحول نحو التنمية الشاملة، ويأتي النظام التربوي في مقدمة أولويات أي دولة ومن بين اهتماماتها الأساسية، باعتباره مشروعها الوطني الممثل لخياراتها الحضارية و أوضاعها السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية.

من هنا تسعى هذه المقالة للكشف عن التحديات العالمية التي تواجه النظام التربوي الجزائري من خلال تشخيص واقعه عبر المراحل المختلفة التي مر بها.

الكلمات المفتاحية: النظام التربوي، النظام التربوي الجزائري، الاصلاحات التربوية، التحديات العالمية.

مقدمة:

لم تعد أهمية التعليم محل جدل مع ولوج الألفية الثالثة، لأن الصراع العالمي يحتدم حول السباق في التعليم واكتساب المعلومات فهو وسيلة هامة لمواجهة التحديات العالمية، لذا عمدت جل دول العالم لإصلاح منظوماتها التربوية وفق متطلبات الألفية وما تفرزه من تحديات.

ولم تدرك حكومة ما أهمية التعليم في المرور لمجتمع المعلومات، بقدر الحكومتين الأمريكية و اليابانية، اللتين أعادتا النظر عدة مرات في استراتيجيتهما التعليمية منذ نهاية الستينات، لإدراكهما بعدم تلبية النظم التعليمية القديمة لحاجات مجتمع المعلومات.عكس الدول العربية التي يعاني فيها التعليم من مشكلات بنيوية قديمة، بالإضافة للتحديات التي تواجهه في العبور لمجتمع المعلومات، فقد تكون المجتمعات العربية بعيدة عن مجتمع المعلومات، ولكنها ليست بعيدة عن تحديات تعليم مجتمع المعلومات، القائم على المرونة و التفاعلية، ومن سماته العولمة والشمولية، التي تفرض على الحكومات العربية عامة والجزائرية خاصة واقعا تربويا(تعليميا) صعبا، يجعلها في موضع المتسائل عنه وعن واقعه ومستقبله واستراتيجيات تطويره.

هذا ما نحاول البحث فيه من خلال هذه المقالة بمناقشة النقاط التالية:

1. حول مفهوم النظام التربوي.
2. النظام التربوي الجزائري: مراحله، واقعه و مشكلاته.
3. النظام التربوي الجزائري و التحديات العالمية.

1. حول مفهـــوم النظـــام التربـــوي:

يعد النظام التربوي في أي بلد كان، مجموعة القواعد والتنظيمات والإجراءات التي تتبعها الدولة في تنظيم وتسيير شؤون التربية والتعليم من جميع الجوانب، وهذه النظم التربوية عامة هي انعكاس للفلسفة الفكرية والاجتماعية والسياسية السائدة، بغض النظر عما إذا كانت هذه الفلسفة مصرحا بها ومعلن عنها أم لا.

ويعرف النظام التربوي بأنه "الآلة التي يتم من خلالها إدارة العمليات التربوية والتعليمية في مؤسسات المجتمع المختلفة، وفقا لرؤية فلسفية سياسية اجتماعية عقائدية معينة، يؤمن بها المجتمع ويتبناها في حياته العامة"[1].

حيث تسهم مجموعة من العوامل في تشكيل النظام التربوي، أهمها:

العوامل الإيديولوجية: و تنقسم إلى مجموعتين، مجموعة النظم النمطية ومجموعة النظم التنوعية:

أ. **مجموعة النظم النمطية**: وتهدف إلى تشكيل نمط موحد من الأفراد بإخضاعهم لمؤثرات تربوية واحدة وتنقسم إلى نوعين: نوع عقائدي إيديولوجي، ونوع ثقافي حضاري.

– فالنظم العقائدية الإيديولوجية تهدف إلى تحقيق أغراض عقائدية إيديولوجية كما هو الحال في النظم التعليمية الاشتراكية، إذ تلعب الفلسفة الماركسية اللينينية فيها دورا أساسيا في تشكيل النظرية التربوية.

– أما النظم النمطية الحضارية، فهي تلك النظم التي ترتكز على الأسس الثقافية والحضارية من منطلقات قومية، كما هو الحال في نظام التعليم الفرنسي.

وتقوم النظم النمطية على أسس مركزية حيث تقوم السلطة المركزية فيها بالمسؤولية الكبرى في الإدارة والإشراف وتوجيه التعليم.

ب. **مجموعة النظم التنوعية**: مثل نظام التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية و انجلترا، تنطلق هذه النظم من الإيمان بالتعدد والتنوع على أساس المبادئ الديمقراطية التي تقوم على حرية الاختيار والإيمان بقيمة الفرد وتنمية قدرات وميول واستعدادات الأفراد بغض النظر عن الدين أو الجنس.

فالنظام التربوي غالبا ما يوصف من "خلال طبيعة الإدارة التربوية فيه، سواء كانت مركزية أم لا مركزية، وطبيعة النظم التربوية في كل البلدان العربية، هي نظم تربوية مركزية، بل شديدة المركزية، نظرا لسيطرة الدولة على جميع مقومات العملية التربوية (التعليمية)، من إنفاق وإدارة وإشراف ومناهج ورسم سياسات وبناء أهداف واستراتيجيات تعليمية واحتكار منح الشهادات العلمية وإعداد مدرسين،...إلخ"[1].

العوامـــــل الدينيـــــة: تؤثر العوامل الدينية بصورة مباشرة في النظم التربوية والتعليمية، حتى أن فكرة إنشاء المدارس عبر التاريخ نشأت أول ما نشأت مرتبطة بالدين ومؤسساته سواء في الديـــانة المسيحية أو الإسلامية على حد السواء، فقد كانت قراءة القرآن والإنجيل ونشر التعاليم الدينية من أهم الدوافع لإنشاء المؤسسات التعليمية.

وإذا كانت مسألة التعليم الديني لا تطرح مشكلة بالنسبة لنظام التعليم الديني، بحد ذاته، إلا أنها تفرض بعض المشكلات بالنسبة لنظام التعليم العام، وقد عالجت النظم التعليمية المعاصرة هذه القضية بأساليب متعددة، فبعضها أخذ بمبدأ عدم اعتبار التعليم الديني من مسؤوليات النظام التعليمي العام (الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا)، في حين أخذ البعض بمبدأ إدخال التعليم الديني ضمن مناهج الدراسة (إنجلترا).

أما ما يتعلق بالدول العربية و الإسلامية، فإن التعليم العام يلتزم بتعليم الدين الرسمي مع الاعتراف بحقوق الأقليات والمجموعات الدينية غير المسلمة في تعليم أبناءها دينهم.

العوامـــــل الطبيعيـــــة: وتشمل العامل اللغوي وعامل الجنس أو السلالة والعوامل الاقتصادية والجغرافية ولها دور هام في تشكيل النظم التعليمية.

2. النظام التربوي الجزائري: مراحله، واقعه ومشكلاته

أولت الجزائر المستقلة، كسائر البلدان اهتماما واضحا بنظامها التربوي على اختلاف مراحله التاريخية وبحسب متطلبات كل مرحلة، بغرض مواجهة تحديات العصر ومواكبة للتحولات الحاصلة فيه.

يتضح هذا الاهتمام وذاك الغرض، بداية من قراءة المباديء الأساسية للإصلاحات التي عرفها نظامها التربوي على اختلاف مراحله وتعددها.

هذه المباديء الإصلاحية المتعددة غالبا ما تعين بدايتها (انطلاقتها) مع أمرية 16 أفريل 1976 التي أرست قواعد النظام التربوي في الجزائر، وعملت على أن يكون في نطاق قيم هذا المجتمع (عربيا وإسلاميا)، وكذا مباديء الأخلاقيات الاشتراكية.

ومن مباديء الأمرية المنصوص عليها في الأمر 35/76 الصادر في 1976/04/16 ما يلي:

– ديمقراطية التعليم، التعريب، مركزية النظام التربوي، محو الأمية.

أما أهدافها الرئيسية فهي: [1]

- تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للحياة.
- اكتساب المعارف العامة العلمية والتكنولوجية.
- الاستجابة للتطلعات الشعبية للعدالة والتقدم.
- تنشئة الأجيال على حب الوطن.
- تربية الأطفال على التفاهم والتعاون واحترام الآخرين وسيادة الأمم.
- تنمية تربية تتجاوب مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.
- وفي إطار خلق مدرسة جزائرية شكلا و مضمونا، وتماشيا مع المخططات الاجتماعية في بلادنا، تضمنت الأمرية في مادتها 14 إشارة إلى تنظيم جديد في المنظومة التربوية، مثلته المدرسة الأساسية التي اعتمدت رسميا سنة 1980، ومن بين خصائص هذه المدرسة وغاياتها نجد:
- ضمان تسع سنوات دراسية لكل طفل.
- توحيد لغة التعليم.
- ضمان قدر متساوي من المعلومات لكل طفل.
- بعث حياة اجتماعية بالمدرسة .
- ربط المحتوى بالقيم العربية الإسلامية والمباديء الاشتراكية.

ولما كان النظام التربوي في أي بلد، يتأثر بمجموعة من العوامل أهمها الخيارات الاستراتيجية المتبعة، فإن النظام التربوي الجزائري قد عرف تعديلات بعد 1988، ارتباطا بما شهدته الجزائر من أحداث وتغيرات، أهمها الإنفتاح السياسي جراء التعددية السياسية التي أعقبت أحداث أكتوبر 1988 ودستور فيفري1989 ، هذه التعديلات تمثلت في "إصدار نصوص تنظيمية مختلفة، جاءت في شكل قرارات ومناشير وتعميمات الهدف منها توفير الإطار التنظيمي لقطاع التربية في مختلف جوانبه التربوية، الإدارية، المالية، ومن أهم هذه النصوص: المنشور رقم258/أ.ع المؤرخ في 15 جوان1988 " . [1]

والمتعلق بالاستعمال الأقصى للإمكانيات المادية والبشرية والمنشور الوزاري رقم 098 / 91/122، المؤرخ في 1991/05/15 والمتعلق بتعليم اللغات الأجنبية في المدرسة الأساسية.

وكذا المنشور رقم 1100 /1996، الذي جاء بتوضيحات بخصوص المنشور رقم 885 المؤرخ في 1996/02/05 المتعلق بإدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية بدءا بالسنة الدراسية 97/96.

برغم هذه الإصلاحات ومبادئها ونصوصها، فقد بقيت منظوماتنا التربوية تعاني من نقص ملحوظ في التشاور التربوي والاجتماعي وغياب التنسيق بينهما وبين القطاعات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، بالإضافة إلى فقدانها لسند البحث العلمي و البيداغوجي الموضوعي لكل تجربة إصلاحية في هذا المجال.

ومن أجل ذلك، ولضمان الديمومة للسياسة التربوية، وتنفيذا لما جاء في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 1994/12/25، الذي كان فيه فرصة لرئيس الدولة "اليامين زروال" آنذاك "للتذكير بضرورة العمل على إحداث الانسجام والتناسق، فيما يخص مكونات المنظومة التربوية، وإنشاء مجلس أعلى للتربية ، كإطار للتفكير والتشاور والاقتراح، مستجيبا بذلك لانشغالات الأسرة التربوية والتكوينية والجامعية وشركائها الاجتماعيين، وقد طبق ذلك في المرسوم الرئاسي رقم 101/96 المؤرخ في 22 شوال 1416 الموافق لـــ 11مارس 1991 المتضمن إنشاء المجلس الأعلى للتربية ".[1]

الذي عين مقره بمدينة الجزائر، ويتشكل المجلس من عدة أجهزة منها الرئيس، وقد كلف الدكتور " عمر صخري" ، لرئاسة المجلس.

كما حددت مهام هذا المجلس وصلاحياته في المادة الثالثة من المرسوم الرئاسي، في عدة نقاط منها:

- يضطلع جهاز المجلس بكل الوسائل، ذات الأهمية الوطنية المتعلقة بمجال اختصاصه، بمبادرة منه أو بناءا على طلب السلطات المعنية، كما تحدد ذلك المادة الرابعة.
- ضمان ديمومة التشاور بين كافة أطراف المنظومة التربوية والتكوينية.
- الإدلاء برأيه حول المشاريع الإصلاحية الأساسية، التي تبادرها القطاعات المكلفة بالتربية والتكوين، ومخططات العمل القطاعية لضمان انسجامها.
- يقترح العناصر الأساسية الاستراتيجية، لتنمية شاملة ومنسجمة ومتجانسة لمنظومة التربية والتكوين، تبعا للمقاييس العلمية والتربوية المعمول بها عالميا، وقيم الهوية الثقافية في المجتمع الجزائري لاسيما قيم الفاتح نوفمبر 1954.

هذا المشروع التربوي، المجسد في مهام المجلس الأعلى للتربية لم ينفذ على أرض الواقع نظرا لحل المجلس نتيجة ظروف معينة، لذلك فقد نصب بدلا منه لجنة إصلاح أخرى عرفت **بلجنة إصلاح بن زاغو** التي عملت على إكمال ما بدأه المجلس ومن ثمة تجسيد المشروع الإصلاحي التربوي الجزائري.

وقد تم تشكيل هذه اللجنة استجابة لمتطلبات المنظومة التربوية الجزائرية ومواجهة لتحديات ألفية هذا العصر. تتكون هذه اللجنة من150 عضوا متخصصا، يرأسها السيد بن زاغو، لذلك عرفت باسمه، مس هذا الإصلاح جميع أطوار التعليم ومن الاجراءات المتخذة في الاصلاح:

المناهج: حيث تم الانتقال من مفهوم البرامج إلى مفهوم المناهج.

بيداغوجيا المقاربة بالكفاءات: و تتضمن مجموعة من المبادئ نذكر منها:[1]

- مبدأ بناء المعرفة
- مبدأ التعلم الذاتي
- مبدأ الإدماج
- مبدأ المشروع

المواد الدراسية:

- إدخال اللغة الأجنبية الأولى و هي اللغة الفرنسية في السنة الثانية من التعليم الابتدائي (الآن السنة الثالثة).
- إدخال التربية التكنولوجية ابتدءا من السنة الأولى و وضع لها كتاب مستقل.
- تخصيص كتاب التربية الإسلامية للسنة الأولى.

التوقيت

الكتب المدرسية

التقويم

الإرتقاء والإعادة

الهيكلة: اختصار الطورين الأول والثاني من التعليم الأساسي في طور واحد يتكون من خمس سنوات بدلا من ست سنوات، أي حذف سنة من التعليم الابتدائي وإضافة سنة إلى التعليم المتوسط.

كما تم إحداث إصلاح شبه جذري في التعليم الثانوي بإدراج نظام الجذع المشترك لتلاميذ(طلبة) السنة الأولى ثانوي ودمج التعليم التقني مع العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة لإحداث جذع مشترك واحد، جذع مشترك علوم وتكنولوجيا مع إحداث تعديل على البرامج الدراسية الخاصة بهذه السنة وإدخال أساسيات الإعلام الآلي والمعلوماتية في جميع المواد الدراسية وتدريس مادة الإعلام الآلي كمادة مستقلة ابتداءا من الموسم الدراسي 2005-2006.

عملت الحكومة الجزائرية على تقييم الإصلاحات التربوية الأخيرة، في لقاء جمع وزيرة التربية مع رئيس الحكومة والفاعلين التربويين و السياسيين يومي 25 و26 جويلية 2015، وخرجوا بمجموعة من التوصيات، تمحورت حول:

- احداث بكالوريا مهنية
- تخفيف برنامج المرحلة الإبتدائية
- تقليص الإختبارات.

كما عددت الوزيرة أهم الإجراءات الجديدة التي ستدخل حيز التطبيق خلال الموسم الحالي (2015-2016)، من أهمها:

- رقمنة القطاع
- إنشاء مدرسة المفتشين
- ادخال منهجية جديدة لمحاربة الفشل المدرسي و معالجة أسبابه
- توسيع التعليم التحضيري

تعميم تدريس اللغة الأمازيغية (من 11 ولاية في الموسم الدراسي 2014-2015 إلى 20 ولاية في الموسم 2015-2016)

- تعزيز الحوار مع الشركاء الاجتماعيين (التوقيع على ميثاق أخلاقيات المهنة يوم 19 أكتوبر 2015)
- تدريس اللغات الأساسية على مستوى المدارس الابتدائية.

رغم الإصلاحات المتكررة التي شهدتها وتشهدها المنظومة التربوية الجزائرية، إلا أن الواقع يشير إلى وجود عدة **مشكلات** تواجه المدرسة الجزائرية بمختلف مراحلها، فقد عمد المجلس الأعلى للتربية لتشخيص واقع المنظومة التربوية تشخيصا موضوعيا أبرز من خلاله مكامن قواها وضعفها، معتمدا على دراسات تقارير اللجان التي شكلها حيث أن نظرة سريعة عن منظومة التربية والتكوين تبرز:[1]

- وجود امكانات بشرية وهياكل مادية ومؤسساتية حيث أدى تقييم التعليم لزيادة كبيرة في عدد المتمدرسين من1962 إلى 1997 : فأكثر من ربع السكان يوجد الآن على مقاعد المدارس أو الإكماليات أو الثانويات، ويزيد عدد التلاميذ الذين يتابعون دراستهم في التعليم الاساسي والثانوي عن 7200000 تلميذ منهم أكثر من 46% إناث، وقد تم في الفترة الممتدة بين 1962-1997، إنجاز ما يقارب من 20000 مؤسسة منها 15000 مدرسة ابتدائية و 2900 إكمالية و 1000 ثانوية ويبلغ عدد معلمي المدرسة الأساسية الآن 170000 وعدد أساتذة التعليم الأساسي 99000، وعدد أساتذة التعليم الثانوي 52000.

رغم ارتفاع الحصيلة الكمية للإمكانيات المادية والبشرية للمنظومة التربوية إلا أنها تتطلب تنظيما وتثمينا.

* فبلوغ معدل التمدرس مستوى مقبولا على أوجه العموم بلغ هذه السنة ما يقارب 8 ملايين متمدرسا، غير أن ظاهرة عدم الالتحاق بالمدرسة في المناطق الريفية ولدى بعض الفئات الاجتماعية مثل البنات وأبناء العائلات ذات الدخل المحدد تدعو إلى الأشكال.

* بلوغ معدل الأمية نسبة وطنية عالية وتفشي هذه الظاهرة حتى في أوساط الشباب.

* انخفاض نسب النجاح في شهادتي التعليم الأساسي وشهادة البكالوريا التي لم تتجاوز 30 % إلا في السنوات الأخيرة.

* تسرب ما يفوق الـــ 500 ألف متمدرس سنويا من المدارس والثانويات دون تأهيل للحياة المهنية.

* تعدد حالات العنف داخل المؤسسات التربوية.

وقد تباينت آراء وتحليلات المحليين التربويين والقائمين على إصلاح المنظومة التربوية حول العوامل والأسباب الكامنة وراء تدهور الأوضاع في المنظومة التربوية وما انجر عنه من مشكلات، بين من يرجعه إلى عوامل داخلية خاصة بالمناهج والبرامج والأهداف التربوية ومن يرجعها إلى عوامل خارجية تتمركز حول اهتمام الدولة بالتعليم ومن يعزوها إلى العاملين معا.

إذ حددت لجنة إصلاح بن زاغو أهم هذه العوامل في:

– انعدام الوضوح في المرجعية الوطنية في إعداد المناهج وتقييمها خصوصا ما يتعلق بـــ:

* الإطار النظري.

* الإختيارات المنهجية.

– نقص في وضوح ملامح المتعلمين في نهاية كل طور.

– ضعف الإنسجام بين حاجات المجتمع الجديدة ومحتويات البرامج القديمة.

– غياب البحث التربوي وعدم فاعلية نظام التقييم والمتابعة.

– فشل محاولات التعديل وتكييف المناهج مع الواقع.

– اختلال الانسجام داخل المادة وما بين المواد.

– عدم انسجام برامج تكوين المعلمين مع برامج التعليم.

– معظم البرامج مبنية على أساس المحتويات.

– ترتكز البرامج القديمة على منطق التعليم دون التعلم.

– ضعف شعور المعلم والمتعلم بالمادة التعليمية.

* بالإضافة لهذه العوامل يمكننا إضافة جملة أخرى من الأسباب تعتبر من عوامل الأزمة التربوية في الجزائر منها:

– غياب استراتيجية واضحة لتسيير المنظومة التربوية.

– طغيان البعد السياسي والإديولوجي على محاولات الإصلاح.

– تهميش الكفاءات العلمية التربوية في تقويم وإصلاح المنظومة التربوية.

– الشح في الإنفاق على المدرسة.

– انهيار القيم (قيمة الأستاذ ومكانته الاجتماعية، قيمة التعليم،...).

– نقص الوسائل البيداغوجية لتقلص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع التعليمية وهذا راجع لعدم ترشيد الإنفاق وعقلنة الصرف وحسن الإدارة والتنظيم، مما يبقي الواقع التربوي الجزائري عاجز عن مسايرة المتغيرات والتحديات التي تواجهه بسبب تدني محتوى التعليم ومضامينه وضعف كفاءاته الداخلية والخارجية، رغم التطور الملموس من الناحية الكمية والمتمثل في توسيع حجم التلاميذ وتزايد المدرسين والمدارس.

– النمو الديمغرافي.

أمام هذه الحقائق الكمية والنوعية والمشكلات التربوية نتساءل عن وضع النظام التربوي الجزائري في خضم التحولات العالمية وما تفرضه من تحديات؟؟!

3. النظام التربوي الجزائري والتحديات العالمية

في ظل الألفية الثالثة وزمن العولمة والمعلوماتية، وما تفرضه من تحديات علمية لا تزال الجزائر تواجه جملة من التحديات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين: [1]

الأولى، تحديات داخلية: وتتمثل بشكل أساسي في غياب استراتيجية للإصلاح، وانعدام التنسيق بين مختلف مراحل وميادين التكوين والإنتماء الحضاري للمدرسة الجزائرية.

ويمكن توضيح هذه التحديات في النقاط التالية:

– انعدام طريقة واضحة لإصلاح المنظومة التربوية: لا تزال المنظومة التربوية الجزائرية تعاني من إشكالية سبل الإصلاح وتحديد أهدافه والقائمين عليه، مما يفسر التذبذبات والتعثرات التي شهدتها وتشهدها لحد الساعة، وما تعاقب عدة إصلاحات في ظروف زمنية قياسية إلى دليل على ذلك (إنشاء مجلس أعلى وحله قبل أن تنفذ مبادئه وتوضح معالمه ودون أن يعلن عن أسباب حله).

– **سوء التنسيق وعدم التكامل بين قطاعات المنظومة التربوية**: والتي تمثلها الوزارات الثلاث: وزارة التربية الوطنية، وزارة التعليم العالي، ووزارة التكوين المهني وهي المعنية بإنجاح المسار التربوي في الجزائر.

– **ترسيخ الإنتماء الحضاري للمدرسة الجزائرية**: حيث كان التفتح الديمقراطي في الجزائر وتعدد الأحزاب السياسية سببا للهجوم على المدرسة الجزائرية، وإرجاع جل مشكلات المجتمع إلى المدرسة وتوجهها العربي الإسلامي.

الثانية: تحديات خارجية: تواجه المنظومة التربوية الجزائرية مجموعة من التحديات الخارجية تتجلى خاصة في العولمة والتطور التكنولوجي:

على العموم يمكن إجمال أهم التحديات التي يواجهها النظام التربوي الجزائري في ظل المعلوماتية في النقاط التالية:

أ. تحدي الإعلام العالمي والثورة التكنولوجية: فإذا أخذنا بمنطلق، أن العولمة ليست نتيجة من نتائج المعلوماتية والاتصال و الإعلام، بل هذه الأخيرة دعامة من دعائم العولمة وشرطا لتحقيقها و تطويرها، فإننا نصل إلى أنه، على منظوماتنا التربوية في العالم العربي، الأخذ بعين الاعتبار هذا التحدي المعلوماتي، ليأخذ التعليم بذلك على عاتقه دور التوعية من مخاطر هذه الآليات وتبيان إيجابياتها وسلبياتها وسبل توظيفها وحسن استغلالها.

و لتجاوز هذا التحدي أو التغلب عليه، رأى البعض، أنه لا يتحقق إلا بالإجابة على بعض التساؤلات، هي:

- هل يمتلك كل تلميذ أو طالب في المجتمع (الجزائري) جهاز حاسوب؟
- هل يمكن لكل طالب علم في منظومتنا التربوية، أن يدخل إلى عالم المعلومات الآلية والنشر الإلكتروني والانترنت؟ بمعنى هل يمكن أن يتموضع داخل هذه الآلية المعلوماتية المتطورة؟ وهل يجيد فنون استخدامها؟
- هل تتوفر مكتباتنا ومؤسساتنا على آليات المعلوماتية؟

ب. تحدي اللغات الأجنبية: أمام تحدي العولمة المعلوماتية، تزداد أهمية المعالجة العربية للحاسوب لمواكبة العصر و حضارته، وبما أن الحاسوب أمريكي المولد، فقد اتخذت تقنياته ونظم المعلومات فيه اللغة الإنجليزية أساسا لها ليفرض بذلك قيودا على اللغات الأخرى وتمثل اللغة العربية طرف نقيض للغة الإنجليزية من وجهة النظر الحاسوبية "ومن هنا كانت العقبة الصعبة أمام تعريب الحاسوب، وأصبح حاجز اللغة من أشق الحواجز على المستخدم العربي"[1].

وأصبح بذلك كسر هذا الحاجز فرض عين على منظومتنا التربوية، ولا يتأتى ذلك إلا بتوفر مجموعة من الشروط هي: "الإنتاج الفكري والعلمي الذي يؤدي بدوره إلى الإنتاج التكنولوجي، ولن يتحقق ذلك إلا بامتلاكنا للغة التي تعبر عن أفكارنا وإبداعاتنا... فلا توجد حضارة تطورت بلغة غير لغتها الأصلية، ولن يكون مستقبلا، مجتمع يتقدم أو يتحضر بلغة أجنبية عنه" [2].

غير أن هذا لا يعني تحاشي تعلم اللغات الأجنبية بل على العكس من ذلك، لأن فيه وصول إلى العلوم والتكنولوجيا والتبادل والاتصال.

ج. التحدي الاجتماعي: إن ما يشهده عالم اليوم من تحولات اجتماعية تختلف من مجتمع لآخر بحكم تأثير عوامل داخلية خاصة به أو خارجية تستدعي التنبؤ بمسارها والتحكم فيها، ويتكفل النظام التربوي في كل المجتمعات إلى حد كبير بهذه المهمة.

وما شهده المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة من تحولات اجتماعية، يتطلب نظاما تربويا يضع في أولوياته ، العمل على النهوض الاجتماعي بأفراده، وما يتعلق به من تعليم للمدنية والتضامن الاجتماعي، ونبد للعنف،...

د. التحدي السياسي: يتكفل النظام التربوي غالبا بالخيارات الجيو–استراتيجية، ويعمل على نشر الثقافات والدفاع عن المجتمعات ويهيئ ظروف تطبيقها، وفي هذا المجال يتطلب من النظام التربوي الجزائري بإصلاحاته أن يتماشى ومتطلبات هذا العصر وخياراته من تعليم للغات أجنبية وسياسة التبادل الثقافي والتعاون المجتمعي، خاصة في ميدان البحث العلمي والتكنولوجي والتكوين، هذا على الصعيد الدولي.

ولعل هذا ما وضعته الدولة الجزائرية في الحسبان في إصلاحاتها، حيث عملت على مراعاة متطلبات النظام الدولي الجديد، وما تفرضه عولمة القرن 21 من تحديات، لكن التساؤل الذي يطرح هنا، **هل ستتمكن هذه الإصلاحات من التصدي لهذه التحديات؟ وكيف ستواجه هذا التحدي؟ وهل لها القدرة على المواجهة؟ وبما؟ وكيف؟.**

الإجابة على هذه التساؤلات تبقى رهينة معطيات التاريخ وشواهد وتجارب الميدان.

خاتمة:

من مضمون ما تقدم في هذه المقالة، يمكن القول أنه ورغم تعدد وتنوع الاستراتيجيات التي اعتمدتها الحكومات العربية، لتطوير نظمها التربوية بمختلف المراحل، إلا أن النتائج والواقع يدحضان هذا المجهود ومرامي تلك الاستراتيجيات، بالنظر خاصة إلى حجم المشكلات التي تعاني منها الأنظمة التربوية العربية في زمن ألفية تجاوزت فيه صور التطور المعلوماتي والتكنولوجي، مثل هذه المشكلات، لتطرح تبعا لذلك جملة من التحديات أمام الأنظمة التربوية العربية، والتي تقف أمامها حائرة، باحثة عن مختلف السبل والمسالك، علها تجد حلا لمشكلاتها التربوية.

ولعل النظام التربوي الجزائري، باعتباره النموذج المختار في هذا الإطار، كونه النموذج الأقرب إلينا في المعايشة والتفكير، إذ ورغم مختلف المراحل التي مر بها، والإصلاحات التي عرفها في كل مرحلة، تجمع التحليلات الفكرية، العلمية، والشواهد (الدلائل) الواقعية، أنه لا يزال يبحث عن الاستراتيجية المثلى والواضحة التي توفر له مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي الذي يضمن له مسايرة العصر، مع المحافظة على هوية وثقافة مجتمعه.

قائمة المراجع:

1.المجلس الأعلى للتربية: المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي، ملخص الوثيقة القاعدية، مارس 1998.

2. بن نوار صالح: التحديات المعاصرة التي تواجه اللغة العربية في: فضيل دليو وآخرون: التحديات المعاصرة: العولمة، الانترنت، الفقر، اللغة، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002.

3. بوفلجة غياث: التربية والتعليم بالجزائر ، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

4. عيسى علي: التربية في الوطن العربي، منشورات جامعة دمشق، كلية التربية، جامعة دمشق، 2005 – 2006.

5. محمد محمد داود: العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.

6. مولاي ادريس شابو تعوينات: قراءة في المناهج التربوية، دار جمعية الإصلاح الاجتماعي التربوي، باتنة، 1995.

7. وزارة التربية الوطنية: النشرة الرسمية للتربية الوطنية، عدد 223، 1988.

8. وزارة التربية الوطنية: تنظيم التربية والتكوين في الجزائر، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر،ط3، 1995.